تحرك عاجل

حكم جائر بالسجن على زعيم معارض بارز

في أعقاب محاكمة جائرة، صدر حُكم بالسجن لمدة أربع سنوات على زعيم جماعة المعارضة الرئيسية في البحرين. وهو يُعد من سجناء الرأي

في 16 يونيو/حزيران 2015، أصدرت المحكمة الكبرى الجنائية في العاصمة البحرينية في المنامة حكماً بالسجن أربع سنوات على **الشيخ علي سلمان**، أمين عام جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، وهي جماعة المعارضة الرئيسية في البحرين. وقد حُكم عليه بالسجن سنتين بتهمتي "التحريض علانيةً على بُغض طائفة من الناس، بما من شأنه اضطراب السلم العام" و"إهانة وزارة الداخلية علناً". كما حُكم عليه بالسجن سنتين أخريين بتهمة "التحريض علانيةً على عدم الانقياد للقوانين، بينما بُرئ من تهمة "الترويج لقلب وتغيير النظام السياسي بالقوة والتهديد وبوسائل غير مشروعة". بيد أن منظمة العفو الدولية ترى أن هذه التهم تتعلق بخطب سلمية ليس إلا، وتعتقد المنظمة أن الشيخ علي سلمان لم يستخدم القوة ولم يدع إلى استخدامها.

ويعتزم محامو الشيخ علي سلمان استئناف الحكم. وقد نُقل إلى سجن جو.

وكان المحامون، منذ الجلسة الأولى للمحاكمة، قد اشتكوا إلى المحكمة من أن الأدلة المُستخدمة ضده عبارة عن أجزاء من خُطبه مُنتزعة من سياقها، وطالبوا القاضي بإذاعة تسجيلات الخُطب كاملةً أمام المحكمة. وقد رفض القاضي مراراً هذا الطلب، كما رفض طلبات أخرى للمحامين باستدعاء شهود نفي للإدلاء بأقوالهم في المحكمة. وبالإضافة إلى ذلك، تدخل القاضي بصورة تعسفية في استجواب محامي الدفاع للشهود الرئيسيين، ومن بينهم القاضي الذي تولى التحقيق في قضية الشيخ علي سلمان، وذلك بالاعتراض على أسئلة المحامين أو بتغيير صياغتها. والمعروف أن الحق في استجواب الشهود هو أحد العناصر الأساسية لتوفير محاكمة عادلة. وخلال جلسة المحاكمة الأخيرة، يوم 20 مايو/أيار 2015، رفع القاضي الجلسة بعد بضع دقائق دون السماح للمحامين بتقديم وثائق إضافية كأدلة. وخلال الجلسة نفسها، قدَّم الادعاء مرافعة إضافية كتابةً. وقد طلب فريق الدفاع نسخةً من هذه المرافعة، ولكن الطلب رُفض.

يُرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغة بلدك، تتضمن النقاط التالية:

- مطالبة السلطات البحرينية بالإفراج عن الشيخ علي سلمان فوراً ودون قيد أو شرط، وإلغاء الحكم الصادر ضده، وذلك باعتباره سجين رأي، حيث سُجن دونما سبب سوى ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير؛
- حث السلطات على تعزيز الحق في حرية التعبير وإلغاء القوانين التي تجرّم الممارسة السلمية للحق في حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية التجمع.

ويُرجى إرسال المناشدات قبل يوم 28 يوليو/تموز 2015 إلى كل من:

<u>ملك البحرين</u>
جلالة الملك الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة
ديوان جلالة الملك
صندوق بريد رقم: 555
قصر الرفاع، المنامة، مملكة البحرين
رقم الفاكس: 4587 1766 973+

<u>وزير الداخلية</u>
معالي الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة
وزارة الداخلية
صندوق بريد رقم: 13
المنامة، مملكة البحرين
رقم الفاكس: 2661 1723 973+
تويتر: @moi_bahrain

وتُرسل نسخ من المناشدات إلى:

<u>وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف</u>
معالي الشيخ خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة
وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف
صندوق بريد رقم: 450
المنامة، مملكة البحرين
رقم الفاكس: 1284 1753 973+
البريد الإلكتروني: minister@justice.gov.bh
تويتر: @Khaled_Bin_Ali

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.
ويُرجى إدراج العناوين الدبلوماسية المحلية الواردة أدناه:

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

تحرك عاجل

حكم جائر بالسجن على زعيم معارض بارز

معلومات إضافية

بدأت محاكمة الشيخ علي سلمان أمام المحكمة الكبرى الجنائية في المنامة يوم 28 يناير/كانون الثاني 2015، بحضور مراقبين من منظمة العفو الدولية وممثلين لعدد من الحكومات الأجنبية. وأجَّلت المحكمة جلسات المحاكمة إلى 25 فبراير/شباط، ثم أجلتها مرة أخرى إلى 25 مارس/آذار.

ويبين الحكم الصادر ضد الشيخ علي سلمان، ومحاكمة نشطاء آخرين بارزين بسبب ممارستهم السلمية للحق في حرية التعبير، تزايد ضيق السلطات البحرينية بالانتقادات وسعيها إلى إخراس المطالب المشروعة بالإصلاح وباحترام حقوق الإنسان.

ويُذكر أن قيادياً آخر في جمعية "الوفاق الوطني الإسلامية" يوجد في السجن منذ مطلع عام 2015. وكانت السلطات، في أكتوبر/تشرين الأول 2014، قد وجهت إلى رئيس مجلس شورى الوفاق، السيد جميل كاظم، تهمة "الإخلال بحرية الانتخابات بالتشويش بنشر أقوال كاذبة بقصد التأثير على نتائج الانتخابات". واستند الاتهام إلى "قانون ممارسة الحقوق السياسية" الصادر عام 2002. وجاء توجيه الاتهام بعد أن نشر السيد جميل كاظم تغريدةً على موقع "تويتر" عن "المال السياسي" الذي ذكر أنه عُرض على بعض الأشخاص من أجل الترشح في الانتخابات التي جرت في نوفمبر/تشرين الثاني 2014، كما دعا إلى مقاطعة الانتخابات. وفي 13 يناير/كانون الثاني 2015، حُكم على السيد جميل كاظم بالحبس ستة أشهر (انظر التحرك العاجل رقم UA 40/15، على الموقع التالي:
https://www.amnesty.org/en/documents/mde11/0012/2015/en/).

وفي مارس/آذار 2015، اعتقلت السلطات زعيم جمعية سياسية أخرى معارضة، حيث قبضت على فاضل عباس، أمين عام "التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي"، وذلك بعد أن أصدر بياناً يصف فيه الضربات الجوية التي تشنها قوات التحالف بقيادة السعودية على اليمن بأنها انتهاك للقانون الدولي. وقد وُجهت له تهمة "إذاعة أخبار كاذبة وشائعات مغرضة من شأنها إلحاق الضرر بالعمليات الحربية" التي تتخذها البحرين وحلفاؤها، والدعوة إلى المقاومة،

وكذلك تهمة "إهانة دول شقيقة علناً". ومن المقرر أن تُعقد الجلسة القادمة لمحاكمة فاضل عباس يوم 28 يونيو/حزيران 2015. وترى منظمة العفو الدولية أن فاضل عباس من سجناء الرأي.

وفي 26 مايو/أيار 2015، أصدرت إحدى المحاكم حكماً بالسجن لمدة سنة على النائب السابق في مجلس النواب (البرلمان) خالد عبد العال، وذلك بسبب تغريدات كان قد نشرها على موقع "تويتر" في إبريل/نيسان 2014، واعتُبر أنها تمثل إهانة لوزارة الداخلية. وكان قد أشار في هذه التغريدات إلى استخدام التعذيب لانتزاع اعترافات من المعتقلين، وإلى تلفيق أحداث للقبض على أشخاص واحتجازهم.

ومنذ القبض على الشيخ علي سلمان، اندلعت مظاهرات احتجاج في عدد من البلدات والقرى. ولجأت قوات الأمن، كعادتها، إلى استخدام الغاز المسيل الدموع وطلقات الخرطوش لتفريق المتظاهرين. ويُعتقد أن السلطات رفضت منح تراخيص بالتظاهر لعدد من الأشخاص، ومن ثم حرمتهم من الحق في التجمع السلمي.

وقد جاء القبض على الشيخ علي سلمان بعد أيام قلائل من إعادة انتخابه، بالتزكية، لولاية رابعة في منصب أمين عام "جمعية الوفاق".

وكانت إحدى المحاكم قد أمرت، في أكتوبر/تشرين الأول 2014، بإيقاف جميع أنشطة "جمعية الوفاق" لمدة ثلاثة أشهر، ولكن وزير العدل، الذي أقام الدعوى ضد الجمعية استناداً إلى وجود "مخالفات"، أمر بوقف تنفيذ قرار المحكمة إلى ما بعد انعقاد المؤتمر العام للجمعية. وقد قاطعت "جمعية الوفاق"، مع غيرها من الجمعيات السياسية المعارضة، الانتخابات التي جرت في نوفمبر/تشرين الثاني 2014.

الاسم: الشيخ علي سلمان

النوع: ذكر